# واقع وتحديات تكتل بريكس في مجابهة الحمائية الجديدة والهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي

# The reality and challenges of the BRICS bloc in facing the new protectionism and US hegemony over the global economy

عنتر كحلات[1]*، مسعود بالغيثار[2]

[1] جامعة العربي التبسي – تبسة (الجزائر)، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، anter.kahlat@univ-tebessa.dz

[2] جامعة العربي التبسي – تبسة (الجزائر)، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، messaoud.belghitar@univ-tebessa.dz

**تاريخ الاستلام**: 2024/02/01؛ **تاريخ المراجعة**: 2024/04/10؛ **تاريخ النشر**: 2024/06/30

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه دول البريكس في مجابهة تصاعد الحمائية الجديدة التي تبنتها الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سعت مع حلول سنة 2018 إلى تبني سياسات حمائية معلنة لحماية مصالحها الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تكتل البريكس يسعى قدما للقيام بإصلاحات عميقة في النظام العالمي الحالي نتيجة السيطرة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت دول البريكس على ضرورة تكثيف الجهود والتنسيق لقيام نظام عالمي متعدد الأطراف، وتكوين مؤسساته المالية، وقائم على مبادئ منظمة التجارة العالمية، تكون فيه حرية المعاملات التجارية والاستثمار ومحاربة كل أشكال الحمائية الجديدة والممارسات التجارية الغير عادلة والتي من شأنها عرقلة حركة تدفقات التجارة ورؤوس الأموال.

**الكلمات المفتاحية** : تكتل بريكس ؛ حمائية جديدة ؛ نمو الاقتصاد العالمي ؛ حرب تجارية ؛ حرية التجارة.

**تصنيف JEL** : F15 ؛ F13 ؛ F62.

**Abstract:** The study aims to shed light on the role played by the BRICS countries in confronting the rise of new protectionism adopted by developed countries, led by the United Stated of America, which sought at the beginning of 2018 to adopt declared protectionist policies to protect its economic interests.

The study concluded that the BRIC bloc seeks to carry out profound reforms in the current global system, as a result of the unilateral control of the United States of America. The BRICS countries stressed the need to intensify efforts and coordination to establish a global multilateral system and the formation of its financial institutions, based on the principles of the World Trade Organization, in which there is freedom of commercial transactions and investment, and to fight all forms of new protectionism and unfair trade practices that would obstruct the movement of trade and capital flows.

**Keywords:** BRICS bloc ; new protectionism ; global economic growth ; trade war ; free trade.

**Jel Classification Codes :** F15 ; F13 ; F62.

## I- تمهيد :

شهدت السياسة التجارية للدول المتقدمة نهج أكثر حمائية من سابقها للمحافظة على تنافسية منتجاتها الوطنية وترسيخ مكانتها في الهيمنة على الاقتصاد العالمي، وفي محاولة لكبح النمو المتسارع للعديد من الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين وروسيا، مما أدى إلى صراعات دولية مع الاقتصاديات الكبرى والدخول في حرب تجارية مع الصين وروسيا. سعت هذه الأخيرة للرد على التعريفات التي تفرضها الإدارة الامريكية بفرض عقوبات مماثلة للحفاظ على مصالحها التجارية وأهدافها الحالية والمستقبلية. ومن بعض الأساليب التي ركزت عليها الصين لحماية منتجاتها الوطنية التخفيض في قيمة اليوان كسلاح لزيادة تنافسية منتجاتها دوليا والتقليل من الأضرار المصاحبة لفرض عقوبات التعريفات للإدارة الأمريكية ما نجم عنه قرع طبول حرب تجارية.

واعتمدت الدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين والهند وروسيا على أزمة الغذاء والطاقة لامتصاص العقوبات المفروضة من طرف الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وأسس تكتل البريكس BRICS من طرف الدول الصاعدة التي حققت مستويات جد مرتفعة في معدل النمو السنوي والناتج المحلي الإجمالي، من أجل الدعوة إلى إصلاحات عميقة في النظام العالمي ومؤسساته، وإلى المزيد من التحرير للتجارة الدولية والمعاملات التجارية العادلة وتوسيع التعامل بالعملات المحلية في المعاملات التجارية البينية في محاولة إضعاف هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي والتصدي للسياسات الحمائية التي تنتهجها الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي قدما لتوسيع تكتل البريكس وإضافة دول وأصوات أخرى تعمل على لتأسيس نظام عالمي جديد ذو مؤسسات يكون فيه تحرير مطلق للتجارة الدولية والعدالة بين جميع الدول.

**مشكلة الدراسة:**

مع تزايد السياسات الحمائية الجديدة في ظل صراع الأقطاب المهيمنة على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وخاصة بعد سنة 2018 وفرضه لرسوم جمركية جديدة، ورد فعل الصين والهند وروسيا المماثل من خلال استخدام العديد من الأساليب الحمائية وظهور العديد من التحالفات والتكتلات، أسس تكتل البريكس لمحاربة الحمائية التي تنتهجها الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والدعوة إلى تأسيس نظام عالمي جديد يكون أكثر عدالة، وبناء على هذا نطرح الإشكالية التالية:

**ما هو دور تكتل البريكس في مجابهة الحمائية الجديدة والهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي؟**

**فرضيات الدراسة:** تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- للبريكس دور في التصدي للحمائية الجديدة والهيمنة أحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي.
- تكتل البريكس له دور في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي الحالي ومؤسساته.
- لتكتل البريكس تحديات كبيرة في ظل التحولات الاقتصادية الدولية.

**أهمية الدراسة:**

- تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دول البريكس ابتداء من إعلان تبنيها إصلاحات عميقة للنظام الاقتصادي العالمي من خلال فرض منطقهم في مجابهة السياسات الحمائية والمعاملات التجارية الغير عادلة في حركة التجارة الدولية.
- تبيان دور تكتل البريكس في القضاء على الممارسات الغير عادلة، ومجابة السياسات الحمائية التي تقيد وتعرقل التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي، وجهود هذا التكتل في الدعوة لتأسيس نظام عالمي جديد بمؤسسات جديدة.

**الهدف من الدراسة:**

- تهدف الدراسة إلى إبراز واقع وتحديات دول البريكس BRICS ودورها في القضاء على الحمائية الجديدة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، وجهوده في تأسيس نظام عالمي جديد.

**منهج الدراسة:**

- اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لعرض وشرح مختلف المفاهيم النظرية من أجل التعريف بتكتل البريكس وتبيان واقعه وتحدياته ودوره في التصدي للسياسات الحمائية الجديدة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي.
- كما اعتمدت المنهج التحليلي في تشريح وتفسير وتحليل مختلف البيانات والأشكال من أجل إبراز الدور البارز لقوة تكتل البريكس في مجابهة الحمائية المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية، ودور دول البريكس في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي ومؤسساته.

**الدراسات السابقة:**

- **بوعبدلي، ياسين. (2023). "بن عبد العزيز أسامة، انضمام الجزائر لتكتل بريكس بين الإمكانيات والتحديات الاقتصادية". مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية: 09 (01): 117-132.**

سلطت الدراسة الضوء على دول البريكس التي حققت أسرع نمو اقتصادي على المستوى العالمي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وظهرت كقوة مؤثرة على المستوى الاقتصادي العالمي، ودعت لإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب تطمح لأن يكون لها دورا قيادي في الاقتصاد العالمي، ولقد هدفت الدراسة إلى إبراز أهداف دول البريكس وأهم مقوماتها وتحليل ما تمتلكه الجزائر من مقومات تمثل إضافة لبريكس BRICS .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتواجد في مسار تحول اقتصادي ووضع نموذج تنموي مستدام وفعال، كما أنها تمتلك من المقومات ما تسمح لها بالانضمام لتكتل بريكس، وإن الفرصة مواتية أمام الجزائر لتحقيق الانطلاقة الفعلية للاقتصاد الوطني من بوابة تكتل بريكس BRICS .

- **الطيف، عبد الكريم. (2014). "دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية". مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة: 18 (30): 11-26.**

ركزت الدراسة على هيمنت الدول الاقتصادية المتقدمة الكبرى، ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية، والتي تتمتع بدور جد فعال في المنظمات المالية العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وسيطرتها على جل قرارات وإدارة النظام الاقتصادي العالمي، وجاء تأسيس مجموعة دول البريكس في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية وحجم نموها السريع زاد من وتيرة التحول التدريجي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي العالمي بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول الصاعدة، وكذا الحاجة إلى دعم تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب، وإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية المتقدم،. والدعوة لإصلاحات عميقة في النظام الاقتصادي العالمي ومؤسساته.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة مواصلة تكثيف جهود التكامل والتعاون فيما بينها، ومحاولة ضم قوى اقتصادية جديدة صاعدة لزيادة قوتها، وكسب أصوات اقتصادية أخرى تدعمها من أجل بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أساسه حرية المعاملات التجارية الدولية والعدالة بين جميع الدول.

- **جعفري، عمار. (2018). "السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سياسات تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة إلى حالة الصين"، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.**

تستكشف هذه الدراسة السياسات الحمائية الجديدة استجابة للنظام العالمي الجديد متعدد الأطراف، والانفتاح الاقتصادي والعولمة، وتحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على الصين. النموذج الوحيد والأبرز، الذي حقق مكاسب اقتصادية

كبيرة بسبب استخدامه للحمائية الجديدة، وخفض قيمة اليوان عمداً، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لمنتجاته في السوق الدولية وتطور الصادرات، فضلاً عن الاختلالات الخطيرة في هيكل العلاقات التجارية الدولية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

كما سلطت هذه الدراسة الضوء على الحمائية الجديدة وتفاقم أزمة الحمائية الغذائية كأسلوب لبسط السيطرة والتحكم في مراكز القوة العالمية من خلال السيطرة على مراكز الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.

- **Abboushi, S. (2010). "Trade protectionism: reasons and outcomes". An international business journal. 20 (05): 384-394.**

حددت هذه الدراسة فوائد تحرير التجارة وأضرار القيود التجارية، ودرست أسباب ونتائج السياسات الحمائية مع تقييم الأساس المنطقي وراء الحمائية التجارية، وقد اعتمدت على الدراسات التجريبية المنشورة من سنة 1967 إلى 2008، إضافة إلى التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات المنشورة من قبل المنظمات الدولية، وقد توصلت إلى أن التجارة الدولية تنمو بشكل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما توصلت إلى أن البلدان التي تنتهج سياسات تجارية أكثر حرية تستفيد أكثر من البلدان ذات السياسات التجارية المقيدة، ورغم ذلك فإن الحمائية التجارية لا تزال تمارس استجابة للضغوط المفروضة من بعض الصناعات والدوائر السياسية.

من خلال الدراسات السابقة تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع وتحديات تكتل البريكس ودروه في مجابهة الحمائية الجديدة المنتهجة من طرف الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاته لإصلاح النظام العالمي الحالي ومؤسساته والتمهيد لإعلان ميلاد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب يسوده العدل والمساواة والحرية في كل المعاملات التجارية والمالية وتكوين مؤسسات جديدة تتماشى مع مبادئه.

### I.1- الإطار العام لتكتل البريكس أهدافه ومقوماته الاقتصادية:

يعد تكتل البريكس ظاهرة جديدة في القرن 21، فهو يتشكل من أربع قارات، وتتقاسم دوله مشاكل وتحديات كبيرة من جراء الهيمنة الأحادية للنظام الدولي الحالي، ويطرح عمق التحولات التي يشهدها من خلال سيطرة الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على المستوى السياسي والاقتصادي، وتعمل دول البريكس على إعادة ترتيب نظام العلاقات الدولية ويأخذ في الاعتبار الصبغة التنافسية، والمساواة والعدالة في مصالح الدول المتقدمة والدول النامية لتجنيب العالم حصول أزمات اقتصادية ومالية أخرى.

#### I.1.1- تكتل البريكس:

هو تكتل للدول الخمس الصاعدة والتي حققت اقتصاداتها أكبر نسب نمو في العالم. وهذه الدول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. وكان يطلق عليه بريك فقط **BRIC** عند تأسيسه. وفي عام 2010 وبعد انضمام جنوب إفريقيا إلى المجموعة، أطلق عليها الاسم الكامل البريكس **BRICS**، وتعرف دول البريكس بتأثيرهم الكبير على المستوى الإقليمي والدولي، كما أنهم أعضاء في مجموعة 20. ويمثلون معا 3.1 مليار نسمة أي ما يعادل 41% تقريبا من سكان العالم (سنة 2018)، وبلغ الناتج المحلي الاسمي لهذه الدول الخمس 18.6 تريليون دولار أمريكي. وخلال السنوات العشر الماضية ساهموا في النمو الاقتصادي العالمي بـ 50%. (Can BRICS Defeat Protectionism?, 2018)

البريكس (**BRICS**) هي كلمة مختصرة مكونة من الحروف الأولى لأسماء الدول المشكلة للتكتل باللغة الإنجليزية، نذكرها بالترتيب:

- **البرازيل:** تعتبر من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم وفي أمريكا الجنوبية ولها مقومات اقتصادية وبشرية وعسكرية، حيث عرف اقتصادها تحريرا بالتوازي مع تحرير التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي، كما أن لها مكانة فعالة في منظمة التجارة العالمية وتعد مركز للعديد من الشركات وتتوفر على العديد من المؤهلات والمقومات الطبيعية التي تسمح لها أن تكون من مصاف الدول المتقدمة.

- **روسيا:** وتقع في شمال شرق أوروبا، ترتكز على مؤهلات ومقومات اقتصادية زراعية وصناعية كبيرة جدا وتعد أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، ولها امكانيات جد هائلة وتنوع في مصادر الطاقة وضخامة الموارد الطبيعية الأحفورية والمتجددة، إضافة إلى القوة العسكرية حيث تعد القوة العسكرية الثانية في العالم بعد الولايات المتحددة الأمريكية. (عابي و شريط ، 2022، صفحة 157)
- **الهند:** تعتبر من بين أكبر الدول كثافة سكانية في أسيا وفي العالم، حيث تستغل 72%من المساحة و84% من الاراضي القابلة للزراعة، و81% من الغابات وتمتلك الهند سوقا واسعة وعددا كبيرا من الشركات ذات الكفاءة العالية في مجال البرمجيات، ويستحوذ قطاع الزراعة على المركز الأول في الاقتصاد الهندي حيث يشغل 70% من القوى العاملة في الهند.
- **الصين:** تتميز الصين بكثافة سكانية جد كبيرة ومن بين أكثر الدول كثافة وخاصة في قارة أسيا وفي العالم، ولها اقتصاد جد قوي حيث حقق معدلات نمو جد مرتفعة وهو في نمو مستمر، ويتسم بتوسع كبير في البنية التحتية وشبكة الطرق والمواصلات والتجارة عبر محور الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوروبا مرورا بأسيا وجنوب أسيا، وتعد الصين المنافس الأكثر قوة للولايات المتحد الأمريكية بعد تسجيل نسبة نمو فاقت 10%، والاستثمارات الضخمة وتطويرها للتعليم والبحث العلمي، إضافة إلى كونها عضو في المنظمة العالمية للتجارة وحققت أكبر احتياطي للعملة الأجنبية الذي بلغ أكثر من ترليون دولار أمريكي.
- **جنوب إفريقيا:** تعتبر من بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن وتمثل 20% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الافريقية. ويمتاز اقتصادها بالتنوع بين الصناعة والتجارة والتعدين ومن أهم صادراتها الذهب والذي يجعلها ثاني أكبر منتج للذهب في العالم بعد الصين، وتعد الدولة الوحيدة التي تحقق فائضا غذائيا. (بوخرص، 2023، صفحة 657)

**الشكل (01): خريطة توضح تكتل دول البريكس**

**المصدر:** (قاسمي ، 2018): https://www.noonpost.com/content/22569

### I.1.2- أهداف تكتل بريكس BRICS:

يهدف تكتل بريكس إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف القطاعات والمجالات، كالتجارة والاستثمار والتنمية المستدامة والأمن الدولي. ويهدف إلى تحقيق ذلك من خلال التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.

تتضمن الأهداف الرئيسية لمجموعة بريكس ما يلي:

- يهدف تكتل بريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والعمل على تحسين التجارة والاستثمار بين تلك الدول، وتشجيع التكامل الاقتصادي والمالي.
- يسعى تكتل البريكس إلى توحيد وتنسيق المواقف في المحافل الدولية، والعمل على تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي.
- تهدف دول البريكس إلى تقوية التعاون الثقافي والاجتماعي فيما بينها، وتبادل الخبرات والمعرفة في المجالات العلمية والثقافية والفنية والرياضية.

- تهدف دول البريكس إلى تعزيز الجهود في مجالات مكافحة التحديات العالمية المشتركة، مثل الإرهاب والتغير المناخي والأمراض الوبائية والفقر.
- يعمل تكتل بريكس على تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، ومساعدة المنظمات الإقليمية والدولية، مثل منظمة التجارة العالمية. (فيصل، 2023)
- خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية.
- إنهاء القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية على السياسات المالية العالمية.
- إيجاد بديل فعال وحقيقي للهيئات النقدية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تنسيق الجهود لضمان تحسن نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، وتنمية المهارات.
- السعي من أجل زيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في مجموعة بريكس.
- تعزيز الأمن والسلام على المستويين الاقتصادي والسياسي.
- الالتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية حتى يكون للاقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية.
- السعي إلى التعاون مع المجتمع الدولي لاستقرار النظم التجارية متعددة الأطراف، وتحسن بيئة الاستثمار وتنمية التجارة الدولية.
- العمل من أجل تحقيق الأهداف الانمائية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذلك الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.
- مكافحة التغيرات المناخية من خلال تنسيق الجهود في مجال ترشيد استخدام الطاقة. (شحادة و الشيخ، 2022، صفحة 100)

### I.1.3- إحصائيات بريكس BRICS :

- زادت حصة دول البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ثلاثة أضعاف في السنوات الخمس عشرة الماضية.
- ستزداد حصة بريكس من الناتج العالمي من 18% (وفقًا لأسعار الصرف في السوق) إلى 25% - 26% خلال السنوات العشر القادمة وحتى الثلث بحلول عام 2030.
- يمثل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 2018 من حيث تعادل القوة الشرائية وبحلول عام 2020 سينخفض من 37% إلى 38% ويرتفع إلى ما يصل إلى 45% بحلول عام 2030.
- تبلغ مساحة دول البريكس حوالي 30% من إجمالي مساحة العالم، ويبلغ سكانه حوالي 41% من سكان العالم (2018).
- المساهمة في النمو الاقتصادي العالمي بلغت 50 % خلال العقد الماضي، مما جعل هذه الدول القوة الرائدة في التنمية الاقتصادية العالمية.
- ساهمت مجموعة بريكس بـ 11% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي السنوي في عام 2012 (465 مليار دولار أمريكي).
- في التجارة الدولية ساهمت بنسبة بلغت 17% من مجموع التدفقات العالية.
- إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للتكتل بلغت نحو 04 تريليون دولار أمريكي.
- استنادا إلى توقعات بعض الخبرات الاقتصاديين فإن مجموعة بريكس سوف تتجاوز مجموعة G07 بحلول سنة 2027. (فيصل، 2023).

### I.4.1- جوانب من مؤشرات القوة الاقتصادية لتكتل بريكس:

تسعى مجموعة بريكس إلى تحقيق دور أكبر في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد أظهرت الدراسات أن مجموعة بريكس تمتلك إمكانات هائلة لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

بحسب تقرير لصندوق النقد الدولي، فإن بلدان مجموعة بريكس تمثل حوالي 41٪ من سكان العالم وتشكل ما يقرب من 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ويمثل حجم اقتصاد دول البريكس 23٪ من الاقتصاد العالمي، و18٪ من تجارة السلع، و25٪ من الاستثمار الأجنبي، وهي قوة مهمة في الاقتصاد العالمي لا يمكن تجاهلها، وقد حافظت دول البريكس في السنوات الأخيرة، على قوة دفع جيدة للتعاون في المجال الاقتصادي، حيث فاق معدل نمو الصادرات بين دول البريكس المتوسط العالمي، مما ساعد في تعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي والتنمية عالية الجودة.

ويتوقع أن تزيد حصة دول البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في المستقبل، وذلك بفضل النمو الاقتصادي المزايد للدول الأعضاء في التكتل، وتسعى دول البريكس إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، مما يساعد في زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وتتبنى دول البريكس العديد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تنسيق الجهود من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، على المدى المتوسط والطويل وبصفة مستدامة، يمكن للبريكس أن يكون لها دورًا بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى العالمي وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين في الدول الأعضاء. (فيصل، 2023)

**أ. الناتج المحلي الإجمالي:**

إن التنوع الاقتصادي لدول البريكس يجعل تلبية المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة من تلبية احتياجات شعوب هذه الدول، من خلال تنويع النشاط الاقتصادي، كما أنه يدفع إلى توسيع القدرة، البيئية لتلبية احتياجات الناس، فاقتصادات دول البريكس تهيمن على الاقتصاد العالمي من خلال ما حققته من نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدار السنوات الأخيرة وقد حققت نسب نمو مرتفعة ومستدامة بلغت 31% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، متفوقة بذلك على مجموعة السبع الكبار والتي يبلغ الناتج الإجمالي العالمي لها نحو 30%.

شهدت اقتصاديات الدول الناشئة تطورا تاريخيا في السنوات الأخيرة من خلال النمو المتسارع لاقتصاداتها وتحقيقها نسب نمو مرتفعة ومستمرة وعلى رأس الدول الناشئة دول البريكس، وهو ما جعل من هذه الدول تطرق باب العالمية وخاصة النسب التي حققتها الصين بدرجة أولى والهند بدرجة ثانية وبعدها بقية الدول وهذا ما شهدناه في الشكل (02) الذي يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لدول البريكس حيث باتت هذه النسب تقلق الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية واعتبرته تهديدا صريحا لها حيث يعمل على زعزعة مكانتها في قيادة الاقتصاد العالمي.

**الشكل (02): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس سنويا 2013 –2022 (الوحدة: مليار دولار)**

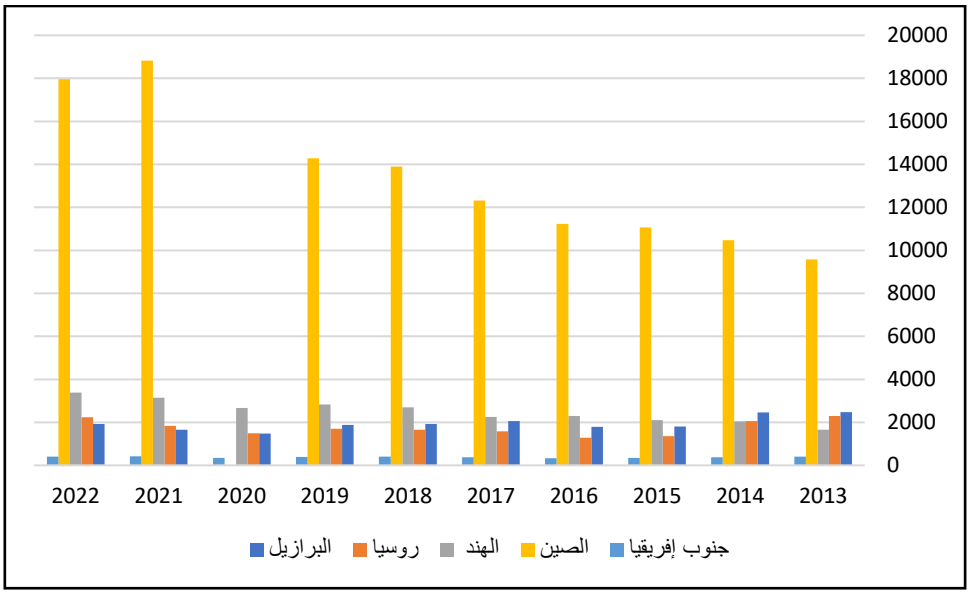


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: https://data.albankaldawli.org/?locations=BR-RU-IN-CN-ZA

تعتبر دول البريكس من بين أفضل التكتلات الاقتصادية وخاصة أن كل أعضائه من الدول الصاعدة حديثا والتي عانت من التهميش لسنوات طويلة. وقد حققت هذه الدول مستويات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة حيث اشتركت في تحقيق نمو ناتج محلي إجمالي مرتفع ومتنامي فمن خلال الشكل (02) وابتداء من سنة 2013 يتبين أن دول البريكس حققت نسب نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ خلال الفترة 2013 – 2022 تحقيق الصين لنسبة النمو الأكبر مقارنة مع باقي دول التكتل، ففي سنتي 2021 و2022 بلغت الذروة حيث سجلت على التوالي: (17963,17-18820,46) مليار دولار أمريكي، تلتها الهند بدرجة أقل حيث عرفت عدم استقرار وتذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، حيث حققت سنتي 2021 (3150,31-3385,09) مليار دولار أمريكي. ثم تليها روسيا عرفت تذبذبا هي الأخرى في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ثم البرازيل وبعدها جنوب إفريقيا بدرجة أقل. ولكن على العموم كانت هذه المعدلات مجتمعة تشكل نقطة قوة لهذا التكتل.

**ب. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):**

تعتبر دول بريكس وجهة لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، حيث تتمتع هذه الدول بموارد طبيعية غنية وقطاعات اقتصادية نشطة، بالإضافة إلى قاعدة سكانية كبيرة ونمو اقتصادي سريع، وقد شهدت البريكس تزايداً في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في السنوات الأخيرة. ففي عام 2020 بلغ إجمالي التدفقات الواردة من الخارج إلى دول مجموعة بريكس حوالي 78.9 مليار دولار أمريكي، مما يمثل زيادة بنسبة 4.7% عن السنة السابقة.

وتسعى مجموعة بريكس إلى زيادة التدفقات الواردة من الخارج من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية. مثل الطاقة والتكنولوجيا والبنية التحتية والزراعة والتعدين. ويمكن أن تساهم التدفقات الواردة من الخارج في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل في الدول الأعضاء، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

وعلى المدى الطويل، يمكن للتدفقات الواردة من الخارج أن تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء، وتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين دول التكتل.

**الشكل (03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس سنويا 2000 -2022**

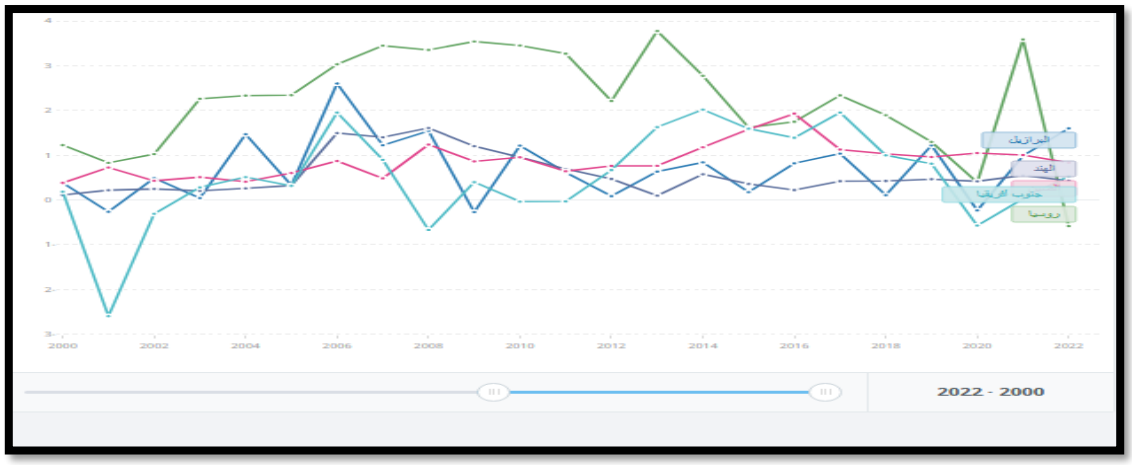


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: https://data.albankaldawli.org/?locations=BR-RU-IN-CN-ZA

نلاحظ من خلال الشكل (03) أن نسب النمو المرتفعة لدول البريكس انعكس على اقتصادها بالإيجاب وهو ما جعلها قبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد شهدت دول البريكس قفزة نوعية من خلال تحقيقها لأرباح جد مرتفعة، كما لاحظنا استحواذ الصين والهند على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تلتها البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا بدرجة أقل. تميز الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2000 - 2014 بارتفاعه لمستويات كبيرة وهذا من خلال ما حققته دول المجموعة من تحسين مناخ الاستثمار فيها وهو نتيجة الإصلاحات التي قامت بها. والتي ساهمت في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عملت على توجيه هذه الاستثمارات إلى مختلف القطاعات الخدمية، الصناعية، الزراعية، التكنولوجية ...، وهو ما انعكس بالإيجاب على معدلات النمو التي حققتها. وبعدها بدأ الاستثمار الأجنبي في التراجع حيث عرف تذبذبا في الفترة 2015 - 2022، وكان نتيجة انتهاج الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات حمائية أحادية من أجل كبح تزايد نمو الدول الصاعدة وخاصة الصين التي تعتبرها أكثر الدول تهديدا لمكانتها في زعامة الاقتصاد العالمي.

**ج. إجمالي الاحتياطيات الأجنبية:**

أدت سياسات الإصلاح للدول الصاعدة بقيادة دول البريكس إلى تحقيق أكبر احتياطات بالنقد الأجنبي. وذلك من خلال الفوائض كبيرة جدا في موازينها التجارية.

**الشكل (04): تطور الاحتياطات الأجنبية لدول البريكس BRICS (2013-2023) الوحدة: مليار دولار**

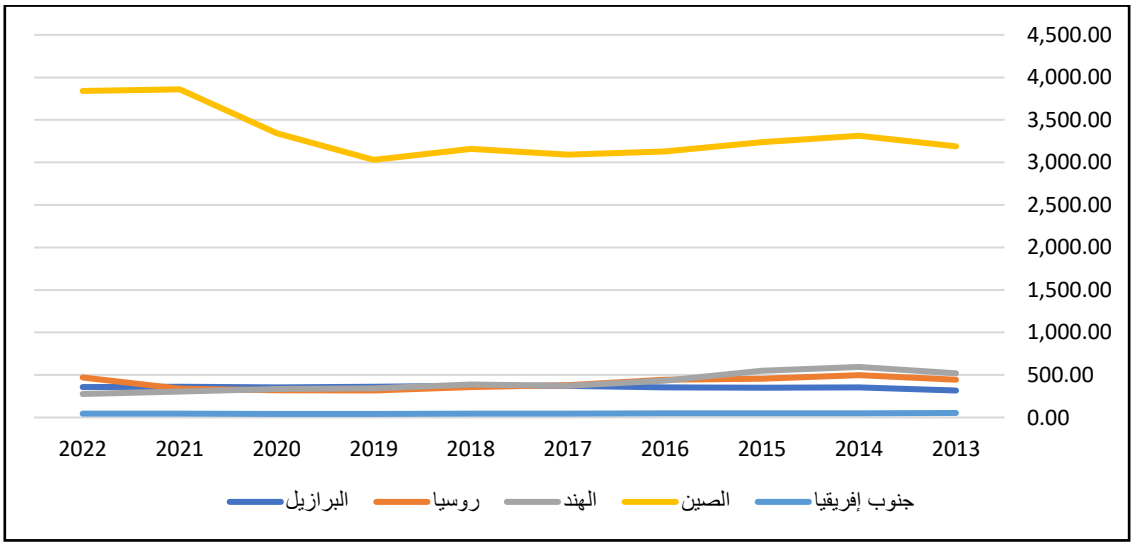


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: https://data.albankaldawli.org/?locations=BR-RU-IN-CN-ZA

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دول البريكس حققت احتياطات أجنبية كبيرة، وفي مقدمة هذه الدول الصين بدرجة أولى التي حازت على أكبر حجم لاحتياطات النقد الأجنبي وهو ما جعلها رفقة باقي دول التكتل المتمثلة في الهند وروسيا والبرازيل وجنوب افريقيا تعزز مكانتهم الاقتصادية بين الدول وتعطيها قوة لمجابهة الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت يعمل على تحفيز النمو المستمر للدول الصاعدة وعلى رأسهم دول بريكس باعتباره تكتل للدول الصاعدة. وقد عملت السياسات الحمائية الجديدة على كبح نمو احتياطات النقد الأجنبي لدول البريكس، حيث يظهر تأثيرها بعد سنة 2018، كما نلاحظه من خلال الشكل (04) حيث أنه في الفترة 2013 - 2018 استطاعت هذه الدول كلها تحقيق احتياطات أجنبية متزايدة إلى غاية سنة 2018 التي بلغت احتياطات الصين 3158.88 مليار دولار، وعندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس ترامب سياسات حمائية لحماية اقتصادها وتعزيز مكانتها على رأس الاقتصاد العالمي، والتي كان لها تأثير مباشر مثل ما هو موضح في الشكل أعلاه حيث بلغت احتياطات النقد الأجنبي للصين سنة 2019 3029.78 مليار دولار، وكان نفس التأثير على باقي دول المجموعة، ومع هذا التراجع الذي يرجع سببه للسياسات الحمائية الأمريكية والذي اعتبرته المجموعة خرقا لقواعد الحرية التجارية التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة OMC وتهديدا لمستقبل العلاقات التجارية الدولية وتقويضا لحرية التجارة والعدالة والمساواة. وبالتالي فقد تم اتخاذ عدة تدابير مكنتها من مواصلة النمو في احتياطات النقد الأجنبي حيث بلغت احتياطات الصين سنة 2022 3839.55 مليار دولار.

### I.2- السياسات الحمائية الجديدة:

عرفت اقتصاديات الدول الناشئة ارتفاع نسب نمو مستمر في السنوات الأخيرة تزامنت مع سياسات الاصلاح الشاملة في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية جعلها محل أنظار الدول المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية خطر قادم يهدد مكانتها في الهيمنة على الاقتصاد العالمي، فلجأت إلى استخدام العديد من الأساليب والمعايير لعرقلة التدفقات التجارية المنافسة لها لحماية اقتصادها وتعزيز مكانتها العالمية في التربع على الاقتصاد العالمي.

### I.2.1- تعريف الحمائية الجديدة:

تعرف بأنها مجموعة المعايير والأساليب التي تؤدي إلى التضييق على أسواق التجارة الدولية وعلى أهدافها ومسارها الصحيح من أجل تحقيق مصالح تجارية لدول على حساب دول أخرى بغرض تقييد التجارة وبسط الهيمنة على مراكز القوة التجارية. ( يونس، سلطان ، و حسن، 2020، صفحة 18)

يقصد بها مجموعة من الأساليب والوسائل المستعملة من أجل حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة ذكية ومخفية لضمان القدرة على المنافسة الأجنبية عن طريق تجسيد إجراءات وأساليب مختلفة لخلق نمو متفاوت على مستوى السوق الإجمالي والأسواق الدولية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق. (بن عبد العزيز ، بن أحمد، و مخلوفي، 2019، صفحة 163)

كتعريف شامل تعرف على أنها مجموعة المعايير والأساليب الهادفة لتدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية متجاوزة كل أشكال الدعم والحماية التقليدية (كالنقود الفنية والكمية،) متمثلة في أشكال عدة والمتمثلة في: (شربي و علاوي، 2014، صفحة 210)

-معاملات تمييزية بمختلف أشكالها.

- برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للمؤسسات والشركات الوطنية.

- التأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية.

**I.2.2- أسباب ودوافع الحمائية الجديدة:** للحمائية الجديدة دوافع متعددة تتمثل فيما يلي:

- التزايد الكبير للأزمات في اقتصاديات الدول المتقدمة دفعت بها إلى البحث عن أساليب حمائية جديدة خفية تستخدمها تضمن لها السيطرة على التجارة الدولية والأسواق العالمية.
- ظهور قوى تنافسية جديدة صاعدة وزيادة التنافسية للمنتجات في الأسواق الدولية مثل (الصين، البرازيل، سنغافورة والهند...).
- غزو سلع ومنتجات الدول الصاعدة للأسواق الدولية ومراكز التجارة الدولية وبأسعار منافسة وبأقل تكلفة بأعلى جودة ويرجع هذا إلى اليد العاملة الرخيصة وتوفر المواد الأولية ما جعلها تنافس منتجات الدول المتقدمة في عطر ديارها.
- استناد الدول المتقدمة على المادة 19 من مواد الجات لتتنصل من التزاماتها في تحرير التجارة الدولية وتخليها على المبادئ التي كانت تصدع أذان العالم بها والعمل على فرض قيود والحواجز غير جمركية أو ما يسمى بالقيود خفية لكبح اقتصاديات الدول الصاعدة والحد من تحقيقها لمستويات قياسية في النمو الاقتصادي ولضمان مصالحها وتعزيز لهيمنتها على مراكز القوى الاقتصادية. (جعفري و غالم، 2018، صفحة 285)

**I.2.3-أدوات الحمائية الجديدة والمعاصرة:**

تكبد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية العامية على غرار أزمة 1929 وأزمة 2008 وأزمة 2014 كل هذا كان نتيجة الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، وتغليب مصالحها على مصالح الدول الصاعدة والتي عرفت نسب نمو مرتفعة ومستمرة، هذه الممارسات والأزمات جعلت العديد من الدول تعيد حساباتها واتخذت بعض الأساليب للخروج من هذه الأزمات ومن بين هذه الأدوات نذكر:

– **الرسوم الجمركية:** وهي مجموعة الضرائب التي تفرضها الدول على السلع المستوردة والمصدرة أثناء عبورها للحدود وولوجها إلى داخل التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه. (جاسم، 2013، صفحة 146)

– **حصص الاستيراد:** وتمثل تقييدا مباشرا لكمية المنتجات والسلع التي يمكن استيرادها كل عام، حيث تحدد الحكومة الكميات المستوردة من كل سلع، وتمنح رخصا للشركات المحلية من أجل توريد هذه السلع في حدود الكميات المحددة. (عاشور، 2012، الصفحات 80-81)

– **الإجراءات المضادة للإغراق:** وهو بيع السلعة بسعر أقل من تكلفتها إنتاجية، أو بأقل من سعرها في البلد المصدر، وتعد هذه النوع من الممارسات المنافسة غير المشروعة في جميع الاتفاقيات التجارية الدولية، وتسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بفرض رسوم جمركية تعويضية على السلع التي يقوم الدليل على أن أصحابها يمارسون الإغراق. (جعفري و غالم، 2018، صفحة 287)

– **المعايير التقنية والصحية:** وهي المعايير والأساليب الي تحددها التشريعات والقوانين الدولية والوطنية منها، وينبغي توفرها في المنتجات من أجل السماح بالولوج إلى الأسوق المحلية والدولية، وتتعلق بالمواصفات التقنية لهذه المنتجات وجودتها أو بشروط السلامة الصحية. (ضويفي، 2010، صفحة 186)

– **المساعدات:** هي مجموعة المبالغ التي تمنحها الحكومات للمنتجين المحليين لمساعدتهم على المنافسة في السوق العالمية. بشكل عام، يخفض الدعم تكاليف الإنتاج مما يمكّن المنتجين من تحقيق ربح عند مستويات أسعار منخفضة ويمكن للإعانات المطبقة بعناية حماية الوظائف المحلية ومساعدة الشركات المحلية على التكيف مع متطلبات وأسعار السوق العالمية. (فهم إيجابيات وسلبيات الحمائية، 2018).

### I.3- دور تكتل البريكس في التصدي للحمائية الجديدة:

عزمت أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم وعلى رأسها دول البريكس توحيد الجهود والتعاون فيما بينها للمحاربة الأحادية التجارية والحمائية في كل اجتماعات وقمم دول البريكس، في وقت يشهد قدرا كبيرا من عدم اليقين بالنسبة للاقتصاد العالمي والاقتصادات النامية. حيت وضعت دول بريكس – البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا – جانبا الخلافات في أنظمتها السياسية والاقتصادية وتم التركز على تعزيز الجهود والتعاون في مجالات مثل التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، مما يقدم مثالا نادرا على التعاون العالمي في عالم غير مستقر يعاني من الحروب الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي.

مع تأثر الاقتصادات الخمسة بشكل مباشر بالحمائية المتزايدة، أصبحت حماية التعددية مهمة حاسمة لحماية مصالحها الخاصة فحسب، بل أصبحت مسؤولية التحدث نيابة عن جميع الدول النامية، في أعقاب السياسات التجارية الأحادية والحمائية التي انتهجتها الولايات المتحدة، تأثرت الاقتصادات الناشئة لدول البريكس إلى حد كبير، فقد شهد الاقتصاد الصيني تباطأ في النمو وصل إلى 6%سنويا وهي الأسوء منذ عقود، وتباطأ النمو في الاقتصاد الهندي إلى 5%.

وعلى هذا الأساس طالبت دول البريكس بضرورة التعاون وتكثيف الجهود وتنسيق السياسات أكثر داخل كتلة بريكس وعلى المستوى العالمي لتعزيز التجارة والاستثمار، منوهين إلى الإمكانات الكبيرة للتعاون داخل التكتل، خاصة إذا انضمت اقتصاديات نامية أخرى.

وباعتبار دول بريكس تشكل 41 % من سكان العالم و23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و18% من التجارة العالمية، وفقا للبيانات الرسمية. كما تعد أسواق تكتل دول البريكس من بين الأسواق الناشئة الأسرع نموا في العالم، وهو ما يمنحهم إمكانات هائلة للتعاون بينهم، ويكون لهم صوتا مؤثرا في المحافل الدولية التي تهيمن عليها الاقتصادات المتقدمة.

وبصرف النظر عن توحيد الجهود والقرارات ضد الحمائية، فقد ركزت قمة بريكس في البرازيل على تعزيز التعاون في العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاقتصاد الرقمي، وقد عملت الدول بالفعل لتعزيز التعاون في تطوير المجالات الرئيسية مثل G5 والذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات، وتم إنشاء معهد بريكس لشبكات المستقبل، وتعمل الدول على تعزيز التعاون في تكنولوجيا G5 ، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتشويه التقنيات والشركات الصينية وعلى رأسها شركة Huawei الصينية، والتي سمحت لها الهند والبرازيل في طرح شبكات G5 الخاصة بهما وذلك كإجراء مضاد للسياسة الأمريكية. (BRICS countries to unite against protectionism, 2019)

وقع زعماء مجموعة بريكس للاقتصادات الناشئة المجتمعين في أعقاب تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية، إعلانا يدعم نظاما تجاريا متعدد الأطراف مفتوحا وشاملا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية في قمتهم في جنوب أفريقيا، واتفقت دول البريكس على محاربة الأحادية والحمائية، وتؤكد من جديد مركزية النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على حرية التجارة والشفافية وغير التمييزي والمفتوح والشامل، على النحو المجسد في منظمة التجارة العالمية، والذي يعزز بيئة تجارية يمكن التنبؤ بها ومركزية منظمة التجارة العالمية.

يواجه تكتل بريكس الداعي لنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف تحديات كبيرة وغير مسبوقة. حيث يشدد على أهمية وجود اقتصاد عالمي مفتوح، قائم على مبادئ منظمة التجارة العالمية ومتقيد بها. وقد اجتمع قادة بريكس بعد أن أطلقت الإدارة الأمريكية حملة لإعادة التوازن إلى التعددية التجارية التي اعتبرها ترامب غير عادلة وهي علاقات دافعت عنها الولايات المتحدة ذات يوم، وقد دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى بذل جهود متظافرة من قبل المؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية لمحاربة الأحادية والحمائية، كما دعا شي، الذي يقود ثاني أكبر اقتصاد في العالم، إلى الحوار لتسوية النزاعات بشأن التجارة العالمية. (Alexandre & Kumwenda, 2018)

### I.4- تطلعات تكتل البريكس ودورها المستقبلي في الاقتصاد العالمي:

تسعى دول البريكس إلى أن تكون فاعلًا رئيسيًّا وريادِيًّا في ساحة الاقتصاد الدولي في أفق 2050 ووضعت هذه الدول من أولوياتها وضع حد للأحادية القطبية في النظام العالمي، ولهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ومن ثم إعادة تشكيله على أنقاض نظام بريتن وودز الذي يتميز بالمركزية والتحيز لمصالح الدول المتقدمة.

يتوقف إنجاز هذه التطلعات التي ستحدد مستقبل البريكس وعلى قدرته في رفع التحديات التي تواجهه، وكذلك على جملة من العوامل، أبرزها:

- إعادة التوازن لاقتصاديات دول البريكس وتعزيز مكانة كل منها في الاقتصاد العالمي والعمل على استمرار النمو الذي تحقق، وتشير التقديرات إلى تصدر دول البريكس قائمة الدول العشرين الكبرى مع حلول سنة 2050، ومن المتوقع أن تحتل الصين المرتبة الأولى والهند المرتبة الثالثة وكذلك البرازيل وروسيا التي من المنتظر أن تصل إلى المراتب الرابعة والخامسة على التوالي.
- تخطي مرحلة التوسع بنجاح وتحويل صيغة "بريكس+" إلى فرصة لزيادة القدرات وتعزيز التكامل، خصوصًا إذا انضمت للمجموعة دول ذات وزن كبير جغرافيا وبشريا واقتصاديا، مثل: الأرجنتين وإيران، والمملكة العربية السعودية إلى جانب دول أخرى غنية بالثروات.
- الاتجاه نحو ترسيخ الديمقراطية واحترام الحريات العامة وفض النزاعات الداخلية والخارجية سلميًّا. بالرغم من أن البريكس تضم أنماطًا مختلفة من النظم السياسية تجمع بين الديمقراطية (الهند، جنوب إفريقيا، البرازيل)، والسلطوية (الصين، روسيا)، فضلًا عن عملية التوسيع المرتقبة والتي ستفرز أنماط أخرى.
- تقديم نموذج تنموي بديل عن نموذج اقتصاد السوق النيو ليبرالي السائد. وحتى تصبح البريكس أساسًا لنظام عالمي جديد، عليها أن تقدِّم إلى دول أخرى في الاقتصاد العالمي نماذج تنموية جديدة ومختلفة عن نموذج الدول المتقدمة وما يحمله من أزمات. إن الأنظمة الاقتصادية في دول البريكس خليط من الليبرالية والاشتراكية، تجمع بين نمط اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الاشتراكي، إلى جانب اقتصاد السوق الليبرالي. يحتاج هذه الدول إلى مراجعة الأسس التي تستند إليها نماذجها التنموية المتعددة من أجل بناء نماذج جديدة على أساس منصة عالمية جديدة وتشكل إطارًا جديد لنظام متعدد الأطراف يكون قادرا على تحديث الاقتصاد العالمي.
- تأسيس وتطوير هياكل تكتل البريكس وتقوية مؤسساته مثل بنك التنمية الجديد، الذي انضمت إلى عضويته بعض الدول الراغبة في الانضمام مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر وإيران والمملكة العربية السعودية.
- التخلي عن الدولار كعملة مهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال بعث عملة دولية جديدة وتوسيع التعامل بها، وهو أهم أولويات دول البريكس. من أجل إزاحة الدولار وأضحت سياسة تتبناها البريكس، ودول صديقة للولايات المتحدة الأمريكية باتت تفضل استبدال التعامل بالعملات المحلية بدل التعامل بالدولار في التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الأخرى، وقد جرى بالفعل استخدام العملات المحلية بدلًا من الدولار في تسوية المعاملات المالية المتعلقة بالمواد الإستراتيجية، مثل السلع والطاقة والمعادن، والتخلص من السندات والأصول المقوَّمة بالدولار وخفض احتياطيات الدولار الأميركي وتحويل اتفاقيات التجارة الثنائية إلى العملات المحلية.
- عمدت دول البريكس إلى تطوير عملة احتياطية جديدة على أساس سلة العملات للدول الأعضاء، ومن المنتظر أن تحسم شكل العملة الجديدة وتأتي العملات الرقمية ضمن الأفكار المطروحة التي تولد العملة الجديدة، وسيعتمد تأمينها على الذهب أو بعض السلع الحيوية الأخرى. فدول البريكس تتحكم في 50% من رصيد الذهب في العالم، ويحتاج تفعيل هذه العملة إلى سنوات من أجل توسيع التعامل بها لتصبح عملة مستقرة. (النوري، 2023)

## II- النتائج ومناقشتها :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- استطاعت دول البريكس لعب الدور الرائد والمحرك الرئيسي لإنعاش الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية.
- نجحت دول البريكس في تقوية مكانتهم في المحافل الدولية وهذا بفضل معدلات النمو المرتفعة التي حققتها، حيث عرفت اقتصاداتها قفزة نوعية على مدار السنوات الأخيرة وهذا ما اعتبرته الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لمكانتها في قيادة الاقتصاد العالمي.
- الهدف من تبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات حمائية هو محاولة تحجيم الصين التي تعتبر القلب النابض في تكتل البريكس.
- دول البريكس تسعى جاهدة من أجل إصلاح النظام العالمي الحالي ومؤسساته، وكل المؤسسات الدولية والدعوة للمزيد من التحرير للتجارة العالمية والعدالة بين جميع الدول.
- سعي دول البريكس لتوسيع التكتل وضم مزيد من الدول الناشئة (BRICS+)، وذلك لزيادة ثقل وقوة التكتل وزيادة انتشاره في العالم، وذلك بعد سعيه لضم دول تسيطر على أهم المضائق وطرق التجارة البحرية العالمية، وتزخر بمخزونات كبيرة من الموارد الطبيعية والطاقوية.
- مضاعفة الجهود والتنسيق العالي بين قادة دول البريكس من أجل إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب بعيدا عن الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية.
- قامت دول البريكس بتأسيس مؤسسات مالية ونقدية بعيدا عن مؤسسات بريتون وودز، تتمثل في بنك التنمية الجديد ليكون بديلا للبنك الدولي وبنك الاحتياطي ليكون بديلا لصندوق النقد الدولي، كما عمدت إلى استخدام العملات المحلية في المبادلات والمعاملات التجارية فيما بينها وتوسيع التعامل بها مع الدول الأخرى كتمهيد لميلاد عملة موحدة للتكتل وذلك لتقويض هيمنة الدولار على المبادلات التجارية الدولية، وتعجيل قيام نظام عالمي متعدد الأطراف.

## III- الخلاصة:

لخصت الدراسة سعي دول البريكس للوصول إلى مكانة قيادية في الاقتصاد العالمي، رغم التحديات التي تواجهها على المستويين الاقتصادي والسياسي، فهذا التكتل يستمد قوته ليس من قوة الدول المكونة له فقط، بل كذلك من تراجع مكانة الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهذا ما ساعد دول البريكس في الدعوة للتعددية القطبية وتعديل بنية الاقتصاد العالمي وإشراك الدول الصاعدة وخاصة التي حققت استقرارا في معدلات النمو.

كما لخصت الدراسة ضرورة تكثيف الجهود وتنسيق السياسات وتوحيد الصفوف والآراء وذلك لأن هذه الدول مختلفة المشارب والثقافات والأنظمة السياسية. فهذا التكتل، الذي يتخطى حدود الجغرافيا، ذو طبيعة عالمية تجعله يختلف عن باقي التكتلات والتجمعات والمجموعات الإقليمية والدولية. فهو تكتل فوق إقليمي لكونه يجمع دولا من القارات الأربع، والتي جعلت من أولوياتها مجابهة الممارسات التجارية الغير العادلة للتجارة الدولية والمنتهجة من طرف نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والقائم على أساس تغليب مصالحها ومصالح الدول الناشئة وفرض سياسة الحماية لاقتصادها سعيا منها في الحفاظ على مكانتها في قيادة الاقتصاد العالمي.

ونتيجة لهذه الممارسات سعت دول البريكس جاهدة لإصلاح النظام العالمي الحالي والدعوة لإصلاح مؤسساته المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتحرير قرارات منظمة التجارة العالمية من كل الضغوط والممارسات الغير عادلة، كما تم التحرك على جميع الأصعدة من أجل إصلاح المنظمات الأممية والدولية والدعوة لتأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب يتم فيه إشراك الدول الناشئة والنامية في قراراته، وتحرير التجارة والقضاء على كل الممارسات الغير عادلة.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- يجب على دول البريكس الضغط أكثر على الدول المتقدمة المهيمنة على الاقتصاد العالمي بأن تفسح المجال للدول الناشئة والنامية من أجل تعزيز مشاركتها في المنظومة الدولية.
- دول العالم الثالث يجب أن يكون لها نصيب من هذه التغيرات الدولية، إذ يجب أن تسعى إلى الاستفادة من هذه التغيرات والصراعات التي تحصل على المستوى العالمي للنهوض باقتصاداتها وتحقيق أهدافها.
- العمل على تطوير نظام بديل عن سويفت Swift مثل نظام SBFC الروسي وCIPC الصيني، واعتماده في ربط مختلف البنوك والأسواق المالية الدولية لتسهيل عمليات الدفع الدولية بين الدول الأعضاء.
- العمل على إنشاء المزيد من المؤسسات الدولية لضمان الاستقلالية عن مؤسسات بريتون وودز التي تعتبر كأدوات تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في فرض سيطرتها على الاقتصاد العالمي.

## IV- ملاحق :

**ملحق (01): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار 2013- 2022**

| السنوات/الدول | البرازيل | روسيا | الهند | الصين | جنوب إفريقيا |
|---|---|---|---|---|---|
| **2013** | 2472,82 | 2292,47 | 1656,72 | 9570,47 | 400,89 |
| **2014** | 2456,04 | 2059,24 | 2039,13 | 10475,62 | 381,2 |
| **2015** | 1802,21 | 1363,48 | 2103,59 | 11061,57 | 346,71 |
| **2016** | 1795,69 | 1276,79 | 2294,8 | 11233,31 | 323,59 |
| **2017** | 2063,51 | 1574,2 | 2251,47 | 12310,49 | 381,45 |
| **2018** | 1916,93 | 1657,33 | 2702,93 | 13894,91 | 404,16 |
| **2019** | 1873,29 | 1693,11 | 2835,61 | 14279,97 | 388,53 |
| **2020** | 1472,11 | 1493,08 | 2671,6 | 14687,74 | 337,62 |
| **2021** | 1649,62 | 1836,89 | 3150,31 | 18820,46 | 419,02 |
| **2022** | 1920,1 | 2240,42 | 3385,09 | 17963,17 | 405,87 |

**ملحق (02): تطور احتياطات الأجنبية لدول البريكس BRICS تريليون دولار 2013-2022**

| السنوات /الدول | البرازيل | روسيا | الهند | الصين | جنوب إفريقيا |
|---|---|---|---|---|---|
| **2013** | 317,12 | 445,78 | 521,42 | 3189,69 | 53,25 |
| **2014** | 354,62 | 497,55 | 594,36 | 3313,92 | 50,26 |
| **2015** | 351,52 | 457,02 | 549,09 | 3238,78 | 47,39 |
| **2016** | 353,59 | 443,97 | 432,38 | 3127,49 | 48,92 |
| **2017** | 371,93 | 381,58 | 374,43 | 3091,88 | 46,48 |
| **2018** | 371,15 | 356,08 | 389,35 | 3158,88 | 45,5 |
| **2019** | 362,50 | 317,54 | 341,15 | 3029,78 | 42,57 |
| **2020** | 354,17 | 319,84 | 334,31 | 3345,19 | 41,62 |
| **2021** | 360,96 | 339,37 | 303,45 | 3859,17 | 44,27 |
| **2022** | 356,21 | 469,60 | 276,49 | 3839,55 | 44,86 |

## الإحالات والمراجع:


1. Alexandre , W., & Kumwenda, O. M. (2018, 07 27). *BRICS emerging economies reaffirm support for multilateral trade under WTO rules*. Retrieved 11 06, 2023, from reuters: https://www.reuters.com/article/us-safrica-brics-idUSKBN1KG1HJ
2. *BRICS countries to unite against protectionism*. (2019, 11 15). Retrieved 11 06, 2023, from hellenicshippingnews: https://www.hellenicshippingnews.com/brics-countries-to-unite-against-protectionism/
3. *Can BRICS Defeat Protectionism?* (2018, 07 27). Retrieved 11 12, 2023, from synergiafoundation: https://www.synergiafoundation.org/insights/analyses-assessments/can-brics-defeat-protectionism

4. حمزة ضويفي. (2010). المعايير البيئية في اطار المنظمة العالمية للتجارة بين الحمائية التجارية وتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة المعيار، 01*(01)، الصفحات 183-197.
5. سفيان بن عبد العزيز ، كلثوم بن أحمد، و عبد السلام مخلوفي. (2019). الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية. *الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية أيام 03-02*. الوادي: جامعة حمة لخضر.
6. شادي إبراهيم شحادة، و رانيا محمد الشيخ. (2022). الإنعكاسات الإقتصادية لإنظمام مصر لتجمع البريكس. *مجلة آفاق آسيوية، 07*(12)، الصفحات 97-110. تم الاسترداد من https://sis.journals.ekb.eg/article_304848.html#ar_info_pnl_st
7. عبد السميع قاسمي . (21 03, 2018). *مجموعة الريكس ..القوة الصاعدة في العلاقات الدولية*. تاريخ الاسترداد 04 07, 2023، من noonpost: https://www.noonpost.com/content/22569
8. عدنان حسين يونس، سلطان جاسم سلطان ، و فاضل موسى حسن. (2020). الحمائية الجديدة وإنعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية. *مجلة بيت الحكمة، 38*، الصفحات 11-40.
9. عمار جعفري، و عبد الله غالم. (2018). حرب العملات..الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 34*(02)، الصفحات 283-294.
10. غنية بوخرص. (2023). "بريكس" الصوت الجديد لمواجهة الهيمنة الأمريكية. *دراسات اقتصادية، 17*(02)، الصفحات 654-663.
11. فلة عاشور. (2012). أثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية، دراسة حالة الجزائر منذ 1994 (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
12. *فهم إيجابيات وسلبيات الحمائية*. (03 12, 2018). تم الاسترداد من greelane: https://www.greelane.com/ar/
13. فيصل. (17 04, 2023). *كل ما تريد معرفته عن مجموعة بريكس BRICS*. تاريخ الاسترداد 28 11, 2023، من thra3: https://www.thra3.com/2023/04/what-is-brics.html
14. محمد الأمين شربي، و محمد لحسن علاوي. (2014). الحمائية الجديدة، حرب العملات وإشكالية تفعيل أداء منظمة التجارة العالمية. *مجلة الباحث، 14*(14)، الصفحات 209-220.
15. محمد النوري. (23 08, 2023). *مجموعة "البريكس" ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي*. تاريخ الاسترداد 14 12, 2023، من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5719
16. محمد جاسم. (2013). *التجارة الدولية* (المجلد 01). عمان: دار زهران للنشر و التوزيع.
17. وليد عابي، و فيروز شريط . (2022). واقع وأفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس دراسة تحليلية للفترة1991- 2021. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 07*(02)، الصفحات 151-166.



**كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :**

عنتر كحلات، و مسعود بالغيثار (2024)، **واقع وتحديات تكتل بريكس في مجابهة الحمائية الجديدة والهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 1-16.


SCAN ME